الجمهورية العربية السورية

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

هيئة تنمية وترويج الصادرات

دراســـة بعنـــوان

تبسيط الإجراءات الجمركية بين الواقع والطموح

2013

مخطط البحث

- مقدمـــة عامـــة.
- الهدف من الدراسة.
- فرضيــات البحث.
- منهج البحث والأدوات المستخدمة.

القســـم الأول: (النظري)

- مقدمــة
- أولاً- تبسيط الإجراءات الجمركية- نظرة عامة.
- ثانياً - أهمية وضرورة تبسيط الإجراءات الجمركية.
- ثالثاً - التحديات والعوائق في نهج التجارة والإجراءات الجمركية.

القســم الثـاني: (العمـلي)

اختبــار الفـرضيــات ومنــاقشـــة النتــائـــج

ـ القسم الثالث ـ

- **المعايير المطلوبة من الجمارك لتبسيط الإجراءات الجمركية**
- **النتائج والتوصيات:**

- **مقدمـــة عامـــة:**

إن تحسين وتطوير التجارة وضمان تفاعل كل المشاركين فيها من القطاعين الخاص والعام يتطلب سلسلة من الإجراءات لتحديد المشاكل التي تعترض المعاملات التجارية واقتراح الحلول وتحقيق أكفأ استفادة من أحسن الممارسات الجديدة. وبالتالي فإن استخدام أحسن الممارسات يمكن أن يتحقق فقط من خلال التنسيق بين كل المساهمين في العملية التجارية على مستوى الشركة والمستوى الوطني والمستوى الدولي. وتتضمن هذه الإجراءات حسب الأولوية ما يلي:

أ)- تحديد العوائق في نهج التجارة والإجراءات الجمركية.

ب)- تحديد الحلول التي يضمنها استخدام آخر التطورات التكنولوجية.

ج)- تطوير أحسن الممارسات في تبسيط وتكامل كل مكونات نهج التجارة.

وهكذا فإن طريقة التعامل مع الإجراءات التجارية وتداول المعلومات له تأثير قاطع على سرعة وكفاءة ومدى الاعتماد على تسليم البضائع إلى المشتري وتسليم الثمن إلى البائعين . فالتعقيد وانعدام الكفاءة في التجارة يخلق عوائق غير منظورة أمام الصادرات.

- **الهدف من الدراسة:**

١ - تحديد المعايير التي تضمن أمن وتسهيل الإجراءات الجمركية.

٢ - إيجاد الآليات المناسبة لتخويل إدارة الجمارك سلطة الرقابة المتكاملة على كافة طرق النقل.

٣ - تحسين دور ومهام وإمكانيات الجمارك لمواجهة التحديات.

٤ - إيجاد الآليات المناسبة لتعزيز التعاون بين إدارات الجمارك وتحسين قدراتها بهدف التحقق من الشحنات ذات المخاطر العالمية.

٥ - إيجاد الآليات المناسبة لتعزيز التعاون بين الجمارك وقطاع الأعمال.

٦ - تشجيع الحركة السلسة للبضائع من خلال تأمين سلسلة تزويد التجارة الدولية.

ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية التي نحاول الإجابة عنها في هذه الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هي المعايير المطلوبة من الجمارك لحماية وتسهيل التجارة ؟

- **فرضيــات البحث:**

للإجابة عن السؤال السابق نقترح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة بين الأهمية النسبية لتبسيط الإجراءات الجمركية، وأمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة بين كفاءة النظم الجمركية، ودرجة التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة بين انعدام كفاءة إدارة الجمارك، والعوائق غير المنظورة أمام الصادرات.

- **منهج البحث والأدوات المستخدمة:**

المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، أي من خلال وصف المؤشرات التي لها علاقة وتحليلها للوصول إلى توصيف واقع الإجراءات الجمركية في سورية، بغية تحديد الخلل وتطبيق المعايير الدولية لحماية وتسهيل التجارة الخارجية السورية. وبغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية وذلك وفقاً لأسلوب دراسة الحالة، والوصول إلى إثبات الفرضيات أو نفيها، تم **جمع المعلومات من خلال استمارات الاستقصاء وإجراء المقابلات المباشرة مع الأطراف ذات الصلة مثل: المصدرون والمستوردون وممثلي الجمارك والموانئ والمطارات ونقاط العبور الحدودية والناقلين ومتعهدي النقل وممثلي البنوك وغيرهم.** ومن أجل إنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات الآتية:

- تم تصميم استبيان خاص بالدراسة يحتوي على عدة أسئلة، وقد أعدت الأسئلة بشكل دقيق يضمن التعرف على أهم المشاكل والمعوقات في الإجراءات الجمركية وكفائتها في سورية.
- الاعتماد على عدة مراجع من الكتب، التقارير والملتقيات الوطنية.
- الاتصال بالمختصين وطلب التوجيه.
- فيما يخص مصادر الإحصائيات والتقارير والمنشورات المتعلقة بالموضوع البحث، فقد تم الحصول عليها من الهيئات الرسمية الدولية.

القسم الأول: (النظري)

- **مقدمة:**

إن تحرير التجارة من القيود الجمركية فقط لا يؤدي تلقائياً إلى زيادة حجم التجارة الخارجية وزيادة الحصص في الأسواق العالمية لأن التجارة الخارجية تقوم على بنية تحتية ضخمة مرئية وغير مرئية من الإجراءات والتعليمات والمعلومات التجارية والوثائق والرقابة والتمويل والتأمين والخزن والنقل والفحص والتقويم الجمركي والتخليص من الجمارك التي تسهل انسياب السلع المتاجر بها إذا كانت متطورة وتعرقلها إذا كانت متخلفة. كما أن تحسين وتطوير مرحلة واحدة من مراحل السلسلة التي تمر بها العملية التجارية وبقاء مرحلة أو أكثر بدون تطوير ستقلل من أهمية ونتائج التطور الجزئي الذي تحقق ويؤدي حتمًا في النهاية إلى عرقلة وتأخير وصول السلعة المطلوبة في الوقت المناسب إلى المكان المناسب باقل كلفة ممكنة.

لذلك لابد من القيام أولاً بدراسة معوقات التجارة في كل مرحلة من المراحل التي تمر بها العملية التجارية، ثم اقتراح الحلول لمعالجت كل العقبات الفنية والإدراية واللوجيستية التي يمكن أن تعرقل إنسياب التجارة، بما فيها إلغاء كل التواقيع والوثائق والمعلومات التي لا تعطي أي قيمة مضافة للعملية التجارية.

أولاً- تبسيط الاجراءات الجمركية- نظرة عامة:

إن تحسين وتطوير التجارة وزيادة التفاعل بين المساهمين في العملية التجارية من القطاعين الخاص والعام يتطلب اتخاذ مجموعة من الخطوات التي تهدف إلى تحديد المشاكل وتطوير الحلول واستخدام أفضل الممارسات والتخلي عن الخطوات غير الضرورية في كل مرحلة من مراحل انجاز المعاملة التجارية يضمنها استخدام آخر التطورات التكنولوجية.

ويعود الفضل للأنكتاد UNCTAD في إثارة إنتباه الدول النامية إلى أهمية البدء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحضير نفسها للتطوارت القادمة في مجال تحرير التجارة العالمية بعد انتهاء جولة الأورغواي لتكون مستعدة للاستفادة من نظام تحرير التجارة العالمي الجديد عندما أطلقت موضوع كفاءة التجارة في دورتها الثامنة التي عقدت في قرطاجنة في كولومبيا في عام ١٩٩٢ كأحد المواضيع الصاعدة على المسرح العالمي، والتي تحمل أهمية خاصة للتجارة والتنمية. وعهد مجلس الأنكتاد بمهمة دراسة الموضوع وتحديد الخطوات اللازم اتخاذها من قبل الدول لتحسين كفاءة إنجاز المعاملات التجارية فيها إلى مجموعة عمل مؤقتة تتكون من

مجموعة من الدول الأعضاء وخبراء. وبعد سنتين أنهت المجموعة عملها وأعقب ذلك عقد الاجتماع الدولي للأمم المتحدة عن كفاءة التجارة في كولومبس /أوهايو في الولايات المتحدة في العام 1994. وفي اختتام نتائج أعماله تبنى الاجتماع مجموعة من التوصيات والتوجيهات لتحقيق كفاءة التجارة التي لخصتها في ستة قطاعات هي:

١ -الممارسات التجارية

٢ -الجمارك

٣ -معلومات التجارة

٤ -البنوك والتأمين

٥ -النقل

٦ -الاتصالات

وجاءت تلك التوصيات والتوجيهات والتي صدرت بعد قليل من الانتهاء من جولة الأورغواي، لجذب انتباه الدول النامية إلى حقيقة أن فوائد جمة يمكن أن تحصل عليها الدول النامية من الفرص التي سيهيئها نظام التجارة العالمية متعدد الأطراف الجديد، إذا ما بدأت الدول النامية بالعمل على تحقيق كفاءة التجارة فيها. ومنذ ذلك الوقت وضعت العديد من الدول النامية خططًا جادة لتحقيق كفاءة التجارة فيها بدعم فني ومالي من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية.

لكي ندخل في ماهية تبسيط الاجراءات الجمركية لا بد أولاً من الإشارة إلى أن ممارسات العملية التجارية يمكن تجزئتها إلى ثلاثة عناصرهي:

الشكليات - الإجراءات – الوثائق. ويمكن تحسين كل عنصر عندما يتبع الشركاء التجاريون تعلميات وإرشادات متفق عليها دوليًا.

ثانياً - أهمية وضرورة تبسيط الإجراءات الجمركية:

1- الزيادة الكبيرة في التجارة الدولية، والتي كانت انعكاس للاجراءات التي من شأنها زيادة التدفقات التجارية، وهو ما يجب تطويره والاستمرار فيه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التجارة الدولية تمثل حالياً نحو 39 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

2- التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما أدى إلى سرعة في الإنجاز، وانخفاض ملحوظ في التكاليف، وزيادة ملموسة في كفاءة النظم التجارية ونقل السلع.

3- زيادة وتيرة الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية، وتشمل هذه الاتفاقيات التزامات كثيرة ومعقدة تتعلق بالاجراءات الجمركية. ومن هنا تبرز أهمية تبسيط الاجراءات الجمركية على الحدود.

4- التغير الواضح في طبيعة السلع، فهناك سلع تامة الصنع، وسلع نصف مصنعة أو وسيطة، وسلع مجمعة، ولكل نوع من أنواع هذه السلع إجراءات جمركية يجب اتباعها.

5- الزيادة المطردة في تكاليف العمليات المرتبطة بالتجارة الدولية، سواء في مجال التخليص الجمركي، أو في مجال النقل وغيرهما. ولذا وجب العمل على تخفيض هذه التكاليف.

تجدر الاشارة إلى أن عملية التبادل التجاري العادي تستلزم إجراءات كثيرة معقدة في المعاملات الجمركية، إذ يبلغ عدد أطراف هذه العملية 27 – 30 طرفاً، وتتطلب تقديم نحو 40 وثيقة، ونحو 200 عنصر من البيانات (منها 30 عنصر مكرر) وتؤدي هذه الإجراءات المعقدة إلى تكاليف إدارية مرتفعة تقدر بنحو 7-10% من إجمالي قيمة التجارة العالمية، (وذلك حسب دراسة اعدها البنك الدولي بهذا الخصوص). وتشير الدراساة إلى أن تخفيض واحد في المئة من تكاليف المبادلات التجارية يوفر نحو 40 بليون دولار على مستوى العالم، كما أن تخفيض واحد في المئة من تكاليف النقل البحري (باعتبارة أهم وسائط النقل في التجارة الدولية) يمكن أن يزيد الناتج المحلي بنحو 3.3 بليون دولار في أسيا .

ثالثاً ـ التحديات والعوائق في نهج التجارة والإجراءات الجمركية:

قبل عرض هذه التحديات تجدر الاشارة إلى أن هناك سلسلة من العمليات، يطلق عليها سلسلة الإمدادات الدولية، ينبغي أن تجري حتى تتم التجارة الدولية في السلع بنجاح. وتبدأ هذه السلسلة بتحديد المستورد للسلعة أو الشريك التجاري، في إطار ما يعرف بالتسويق الدولي، ثم تعقد اتفاقيات الأعمال بين الشركاء التجاريين، ويلي ذلك عمل الترتيبات اللازمة للتصدير من تعبئة وتغليف ، ثم شحن السلعة إلى الخارج. وتشمل هذه العملية ثلاثة أمور هي التأمين على الشحنة، واختيار وسيلة النقل، وإجراء الترتيبات المتعلقة بالهيئات المختلفة، مثل الجمارك والصحة والحجر البيطري والتراخيص والغرف التجارية والقنصليات، ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي عملية دفع الأموال من المستورد إلى المصدر من خلال البنوك.

أما بالنسبة للعوائق والتحديات التي تواجه نهج الجمارك والتجارة، هناك مؤشرات عديدة يمكن من خلالها أن نقيس حالة وضع التجارة والإجراءات الجمركية، وقد اخترنا منها هنا ثلاثة مؤشرات ذات علاقة وثيقة هي :

1- **النفاذ للأسواق المحلية والأجنبية:** Domestic and foreign market access

يقيس مؤشر النفاذ للأسواق المحلية والأجنبية درجة حماية البلدان لأسواقها، وجودة نظامها التجاري، ومستوى الحماية التي يواجهها المصدرون في الأسواق المستهدفة. ويأخذ المؤشر بالاعتبار العوائق الجمركية وغير الجمركية المفروضة على جميع السلع المستوردة، بالإضافة

إلى نسبة المستوردات المعفاة من التعرفة الجمركية، ونسبة التعريفات الجمركية الكمية، كما يقيس مدى حماية الأسواق الأجنبية من خلال التعريفات الجمركية التي يواجهها المصدرون، وهامش التفضيل في الأسواق المستهدفة من خلال الاتفاقيات الثنائية والاقليمية.

المؤشـــــر	سورية		سنغافورة		هونغ كونغ		الدانمارك		تركيا	
	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب
النفـــاذ للأســـواق المحليـــة والأجنبية	3.1	122	3.9	67	5.1	10	6.2	1	4.2	51
- التعرفة الجمركية %	12.0	116	0.9	3	0.0	1	0.0	2	5.1	64
- مقياس التعرفة غير الجمركية، المؤشر 0-100 (الأفضل)	n/a	n/a	70.7	48	61.1	28	29.1	10	n/a	n/a
- درجة تعقيد التعريفات الجمركية، المؤشر 1-7 (الأفضل)	4.9	84	3	105	7	1	6.9	4	4.5	91
- تشتت التعريفات الجمركية – الانحراف المعياري	17.3	121	8.8	57	0.0	1	1.3	4	24.5	125
- الحدود العليا للتعريفات الجمركية %	15.6	129	10.8	95	0.0	1	0.1	25	12.8	124
- التعريفات الجمركية الكمية %	0.0	1	10.6	102	0.0	1	0.1	51	0.4	66
- التعريفات الجمركية – عدد	12	37	16	104	1	1	7	28	237	79
- المستوردات المعفاة من التعرفة الجمركية %	9.6	121	64.6	39	100	1	100	2	76.2	25
- التعريفات الجمركية المطبقة %	5.6	59	5.7	79	6.2	129	4.3	3	5.9	116
- هامش التفضيل في الأسواق المستهدفة، المؤشر 0-100 (الأفضل)	49.8	27	9.7	89	4.8	125	22.2	68	36.2	53

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2012

- تأخرت سورية في مؤشر النفاذ للأسواق المحلية والأجنبية وجاءت في المركز 132/122 أي أنها بقيت ضمن نقاط الضعف الشديد، وهذا يفرض عليها بذل المزيد من الجهود من أجل الارتقاء، حيث لاتزال معدلات التعرفة الجمركية مرتفعة بالمقارنة مع بقية دول العالم إذ بلغت 12% في حين بلغت 0 % في هونغ كونغ وسنغافورة والدانمارك، وبلغت 5.1 % لدى تركيا، وبالتالي فإن تصحيح درجة هذا المؤشر سيساعد في تحسين ترتيب سورية في تقرير التنافسية نوعاً ما.
- تركزت نقاط القوة في نطاق النفاذ للأسواق المحلية في عدد التعريفات الجمركية المميزة المطبقة على المستوردات، والتي تبلغ 12 تعرفة جمركية، وبالتالي أخذت سورية المرتبة 37 / 132، كما أنه لا يوجد أي تعريفات جمركية كمية، وبالتالي احتلت سورية المرتبة 37 .

كما احتلت سورية المرتبة 59 /132 في مؤشر التعريفات الجمركية المطبقة على الصادرات، والتي تبلغ 5.6 % بالمتوسط، في حين يبلغ هامش التفضيل في الأسواق المستهدفة 49.8% وذلك بمقياس (من 0 - 100الأفضل)، وبالتالي حصلت سورية على المرتبة 132/39. وهذا مؤشر إيجابي.

2- كفاءة إدارة الجمارك Efficiency of Customs Administration:

يقيس مؤشر كفاءة إدارة الجمارك عبء الإجراءات الجمركية التي يواجهها قطاع الأعمال، بالإضافة إلى مستوى الخدمات المقدمة من قبل السلطات الجمركية والوكالات ذات الصلة.

المؤشـــــر	سورية		سنغافورة		هونغ كونغ		الدانمارك		تركيا	
	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب
كفاءة إدارة الجمارك	1.9	132	6.6	1	5.7	10	5.9	6	4.1	68
- عبء الاجراءات الجمركية، 1-7 (الأفضل)	2.9	123	6.2	1	6.2	2	5.7	6	3.7	90
- مؤشر الخدمات الجمركية، 0-12 (الأفضل)	1.3	119	12	1	8.8	33	10.5	12	1.3	55

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2012

- تراجعت سورية بشدة في مؤشر كفاءة إدارة الجمارك، حيث لايزال عبء الاجراءات الجمركية مرتفع في تسهيل دخول وخروج السلع، وأخذت فيه سورية المرتبة الأخيرة 132/ 132، مع الإشارة إلى أن التخفيض في عدد الأيام اللازمة للإفراج الجمركي من 7 أيام إلى 5 أيام يؤدي إلى زيادة التجارة بنحو 4%. وبالتالي فإن تصحيح درجة هذا المؤشر سيساعد في تحسين ترتيب سورية في تقرير التنافسية نوعاً ما.
- كما تراجعت في مؤشر الخدمات الجمركية وأصبحت في المركز 119، وبقيمة مؤشر منخفضة بلغت 1.3 وذلك بمقياس من 0 - 12 (الأفضل).

3- كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير Efficiency of import-export Procedures:

يقيس مؤشر كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير كفاءة عمليات التخليص الجمركي وفعاليتها، وعدد المستندات اللازمة للاستيراد والتصدير، والوقت اللازم لذلك، والتكاليف الرسمية الإجمالية المرتبطة بالاستيراد والتصدير باستثناء التعريفات الجمركية والضرائب على التجارة .

المؤشـــــر	سورية		سنغافورة		هونغ كونغ		الدانمارك		تركيا	
	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب
كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير	4.1	91	6.4	1	6.3	2	6.2	3	4.8	60
كفاءة عمليات التخليص الجمركي، 1-5 (الأفضل).	2.3	96	4.1	1	4	3	3.9	4	3.2	32
الوقت اللازم للاستيراد. (يوم)	21	77	4	1	5	2	5	2	15	48
المستنداد اللازمة للاستيراد (عدد).	9	101	4	5	4	5	3	2	8	74
التكلفة اللازمة للاستيراد، ($ للحاوية).	1.625	91	439	2	565	5	744	22	1.2	48
الوقت اللازم للتصدير. (يوم)	15	56	5	1	5	1	5	1	14	51
المستندات اللازمة للتصدير.	8	95	4	8	4	8	4	8	7	80
التكلفة اللازمة للتصدير، ($ للحاوية)	1.190	72	456	2	575	5	744	28	990	50

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2012

- تراجعت سورية في مؤشر كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير 4 مراتب عام 2012 وأصبحت في المركز91 / 132، وهذا يعني أن أداء باقي الدول التي شملها تقرير تمكين التجارة العالمية 2012 كان أفضل من سورية في هذا المؤشر. وبالنظر إلى المؤشرات الفرعية نجد أن سورية تأخرت في مؤشر كفاءة عمليات التخميص الجمركي 19 مرتبة.
- الجدول التالي يوضح الفرق الكبير بين سورية وعدد من الدول من حيث عدد الأيام اللازمة للإفراج الجمركي، خاصة وأن التأخير في الشحن والإفراج الجمركي يسبب مشاكل كثيرة، حيث يشكل الوقت اللازم لنقل السلع حاجزاً إضافياً للتجارة، وتؤدي مضاعفة الوقت اللازم لنقل البضائع إلى تخفيض في حجم التجارة الخارجية بنحو الربع، وحسب منظمة التجارة العالمية فإن كل يوم تأخير في الشحن يضيف 0.5 % إلى تكاليف السلع المتاجر بها وهذا ما يعادل التكاليف الأخرى 30 مرة تقريباً.

الدول	عدد الأيام اللازمة للافراج الجمركي على الحدود
استونيا	1
ليتوانيا	1
كرواتيا	2
جمهورية التشيك	2
جورجيا	2
ايطاليا	2
سنغافورة	2
سورية حسب التقرير	**15**

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2012

ومن أجل التأكد من قيم المؤشرات تم الاتصال مع عدد من الشركات المصدرة وتبين لنا ما يلي:

- إن عدد الوثائق المطلوبة للاتمام العملية التصديرية هي 8 وثائق (الفاتورة التجارية- لائحة مفردات - شهادة المنشأ- سجل تجاري أوصناعي أو زراعي- وثيقة انتساب لاتحاد المصدرين- الشهادة الصحية أو شهادة المعاينة أو المراقبة– بوليصة شحن).
- هناك مبالغة في تقديرعدد الأيام المطلوبة لإتمام العملية التصديرية حيث تبين لنا بأنها /7/ أيام وليس 15 يوم كما ورد في التقرير، وبالتالي هذا يؤثر على درجة المؤشر، خاصة وأن التأخير في الشحن والافراج الجمركي يسبب مشاكل كثيرة، حيث يشكل الوقت اللازم لنقل السلع حاجزا إضافياً للتجارة، وتؤدي مضاعفة الوقت اللازم لنقل البضائع إلى تخفيض في حجم التجارة الخارجية بنحو الربع، وحسب منظمة التجارة العالمية فإن كل يوم تأخير في الشحن يضيف 0.5% إلى تكاليف السلع المتاجر بها وهذا ما يعادل التكاليف الأخرى 30 مرة تقريباً.

وبالتالي فإن هناك مشكلة رئيسية يتعين التصدي لها هي أن السلطات الجمركية لا تُفرج عادة عن البضاعة من التخليص إلا عند حل جميع القضايا وسداد الرسوم والضرائب المستحقة . وكثيراً ما يصعب استكمال تصنيف البضائع لأغراض التعريفة الجمركية على الطبيعة، مثلما هو الحال بالنسبة للمواد الكيميائية التي قد تتطلب تحليلاً مطوَّلاً في المختبرات. كما أن المنازعات قد تطول بشأن التقدير الصحيح للقيمة. إن هذه الشواغل والمشاكل المماثلة التي تعوق السداد والإفراج النهائيين لها أثر سلبي على القدرة التنافسية للتجار وينبغي إزالتها أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن، وبعبارة أخرى فإن فصل إجراءات الإفراج عن إجراءات التخليص من شأنه أن يعجِّل بالإفراج عن البضائع. وهذا ما سنوضحه خلال عرض المعايير المطلوبة من الجمارك لتبسيط الإجراءات.

4- الشفافية في إدارة الحدود Transparency of Border Administration:

يقيس مؤشر الشفافية في إدارة الحدود مدى انتشار المدفوعات الإضافية والرشاوى المرتبطة بالصادرات والمستوردات، ودرجة الفساد في كل بلد، ذلك أن الفساد يمثل عائقاً كبيراً في وجه التجارة .

المؤشـــــر	سورية		سنغافورة		هونغ كونغ		الدانمارك		تركيا	
	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب
الشـفافيــة عبـر الحـدود	2.5	114	5.6	3	6.1	12	6.5	2	3.3	68
المدفوعات غير الرسمية في الصادرات والمستوردات، 1-7 (الأفضل)	2.5	114	6.6	2	6.1	11	6.4	3	3.1	86
مؤشر مدركات الفساد، 0-10 (الأفضل).	**2.6**	107	9.2	5	8.4	12	9.4	3	4.2	49

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2012

تراجعت سورية في مؤشر الشفافية في إدارة الحدود 11 مرتبة، حيث أخذت المرتبة 114 / 132 في مؤشر المدفوعات غير الرسمية في الصادرات والمستوردات، والمرتبة 107 في مؤشر مدركات الفساد.

5- مؤشر الأداء اللوجستي (LPI): عبارة عن مجموعة من البيانات الفريدة لقياس الأداء عبر عدة أبعاد لوجستية للنقل والامداد وهي معيار الأداء لأكثر من 150 دولة، ويوفر الأساس التجريبي لفهم ومقارنة الاختلافات في اللوجستيات التجارية.

مؤشر أداء اللوجستيات													
مؤشر أداء اللوجستيات		الجمارك		البنية التحتية		الشحنات العالمية		الخدمات اللوجستية		المتابعة		التوقيت	
البلد	ترتيب	القيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب
سنغافورة	1	4.13	1	4.10	2	4.15	2	3.99	6	4.07	6	4.07	1
هونغ كونغ	2	4.12	3	3.97	7	4.12	1	4.18	5	4.08	5	4.09	4
الدانمارك	6	4.02	4	3.93	10	4.07	8	3.70	2	4.14	4	4.10	7
تركيا	27	3.51	32	3.16	25	3.62	30	3.38	26	3.52	29	3.54	27
سوريا	92	2.60	104	2.33	84	2.54	100	2.62	107	2.48	125	2.35	73
3.26		2.54		2.62		2.48		2.35					

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2012

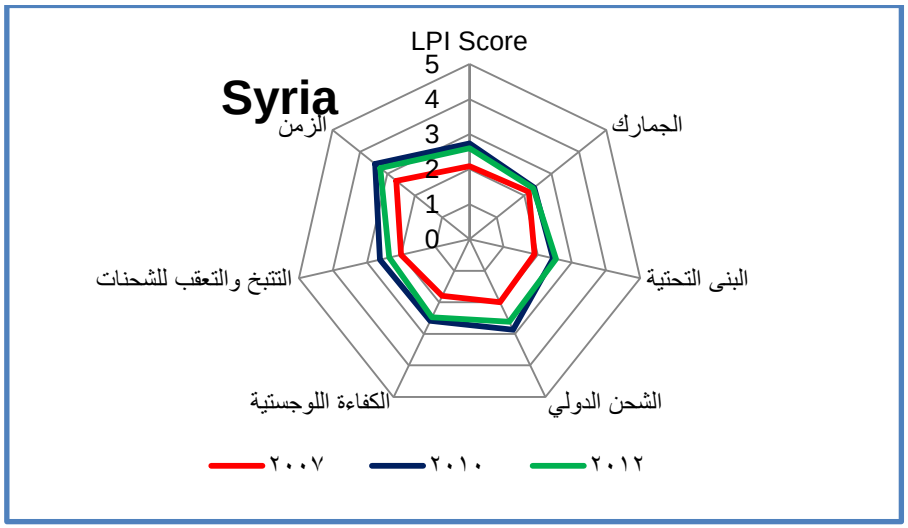

المصدر: إعداد فريق البحث بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي (2007-2010- 2012)

من خلال تحليلنا للجدول السابق نلاحظ ارتفاع كبير في تكلفة النقل والإمداد، وزيادة الوقت الذي تستغرقه عمليات النقل وتسليم البضائع. كما نلاحظ تأخر سورية في مؤشر البنية التحتية للخدمات اللوجستية. وهذا ما وضحناه سابقاً.

6- توفر ونوعية خدمات النقل Availability and Quality of Transport Services:

يقيس مؤشر توفر ونوعية خدمات النقل مستوى الخدمات المتاحة للشحن، متضمنة الخدمات التي تقدمها شركات النقل، والقدرة على تتبع الشحنات العالمية، ومدى وصول الشحنات في الوقت المناسب، وكفاءة الخدمات البريدية والخدمات اللوجستية .كما يأخذ بالاعتبار درجة الإنفتاح على القطاعات المتعلقة بالنقل من خلال مدى الالتزام بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات **GATS** .

المؤشـــــر	سورية		سنغافورة		هونغ كونغ		الدانمارك		تركيا	
	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب
توفر ونوعية خدمات النقل	3.5	77	6.1	1	5.6	2	4.9	15	4.2	38
توفر خطوط الموانئ 0- 132.5 (الأفضل)	16.8	64	105	3	115.3	2	26.4	43	39.4	24
السهولة والقدرة على تحمل تكاليف الشحن 1-5 (الأفضل)	2.6	98	4	2	4.2	1	3.7	8	3.4	30
كفاءة الخدمات اللوجستية 1- 5 (الأفضل)	2.5	100	4.1	6	4.1	5	4.1	2	3.5	26
القدرة على المتابعة 1 – 5 (الأفضل)	2.4	111	4.1	6	4.1	5	4.1	4	3.5	29
توقيت الشحنات في الوصول إلى الوجهة المحددة 1-5 (الأفضل)	3.3	74	4.4	1	4.3	4	4.2	7	3.9	27
كفاءة الخدمات البريدية 1 – 7 (الأفضل)	4.7	66	6.6	7	6.6	6	6.5	10	5.2	49
الالتزام باتفاقية ال GATS في قطاع النقل، المؤشر 0-1 (الأفضل)	n/a	n/a	n/a	n/a	0.3	44	0.3	41	0.0	59

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2012

من خلال إلقاء نظرة تحليلية على عدد من المؤشرات التي يصدرها البنك الدولي ومقارنتها مع عدد من الدول يمكن أن نستخلص المعوقات التي تواجه نهج التجارة بشكل عام والجمارك بشكل خاص نلخصها بما يلي:

1- الاعتماد على الإجراءات التقليدية (الورقية) بين الميناء والأطراف الأخرى.

2- قصور في معدات الشحن والتفريغ والتداول من حيث قدرتها على مسايرة حمولات وأشكال البضاعة المتداولة، مما يسبب عجز في معدلات الأداء.

3- نقص في معدات الشحن والتفريغ والتداول بين الأرصفة والمخازن.

4- قدم وعدم دقة الموازين المتاحة في بعض الموانئ .

5- النقص في فراغات وخدمات الشحن البحري المناسبة للصادرات الزراعية (الخضار والفاكهة).

6- النقص الشديد في أجهزة الكشف بالموجات، والاعتماد الدائم على فتح الحاويات للكشف.

7- تأخر نتائج الفحص من قبل الأجهزة الرقابية خاصة الصحة والزراعة.

8- عدم كفاية المعامل الموجودة بالمنافذ لإجراء جميع أنواع التحاليل والفحص.

9- التعقيد والتأخير في الإجراءات اللوجستية وعدم مطابقة المستندات في أغلب الأحيان للمعايير القياسية الدولية.

القسم الثاني: (العملي)
اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة بين الأهمية النسبية لتبسيط الإجراءات الجمركية، وأمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية.

بعد تفريغ وتحليل البيانات المتعلقة بهذه الفرضية، فقد بلغ عدد الردود على الاستبيان 86 وكانت نسبة الردود على جميع الأسئلة المتعلقة بالقيود على الشكل التالي:

الفرضية الأولى	1	ارتفاع تكاليف النقل في بلد المنشأ	%79
	2	المبالغة في القيود على المواصفات	%69
	3	تأخير وقيود على معاينة البضائع ومطابقتها	%86
	4	المبالغة في الشروط الصحية	%62
	5	تكرار الإجراءات الجمركية في كل منفذ جمركي	%89
	6	القيود الفنية على دلالة المنشأ	%73

المصدر: استبيان أعده فريق البحث في هيئة تنمية وترويج الصادرات

يمكن القول بناءً على المعطيات السابقة أن قطاع الأعمال يعاني من مشاكل حقيقية يأتي في مقدمتها ارتفاع تكاليف النقل التجاري، ويشمل تكاليف النقل المباشرة، مثل الشحن والتأمين والتكاليف غير المباشرة مثل الجرد والتخزين، إلى جانب تكاليف المعابر الحدودية على الوثائق

ومن جراء التأخير والعرقلة، ومن المهم التركيز حالياً على تطوير الأداء اللوجستي للتجارة وتطوير كفاءة التجارة لتخفيض الكلفة.

كما يؤكد الإستبيان مشكلة القيود على المواصفات وهو ما يستدعي العمل على اعتماد المواصفة الدولية للسلعة.

كما يؤكد الاستبيان استمرار القيود على معاينة البضائع ومطابقتها والمبالغة في الشروط الصحية وتكرار الإجراءات الجمركية في كل منفذ جمركي والقيود الفنية على دلالة المنشأ .

وبالنسبة للفقرة الأخيرة لا بد من التوصل إلى حل سريع لموضوع قواعد المنشأ نظراً لأهميتها في الحد من العراقيل التي تواجه التجارة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة بين كفاءة النظم الجمركية، ودرجة التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

بعد تفريغ وتحليل البيانات المتعلقة بهذه الفرضية ، جاء ترتيب الردود ذات العلاقة على الشكل التالي:

		الأسئلة	غير موافق
الفرضية الثانية	1	يوجد موقع للتجارة الوطنية يتيح إمكانية تنزيل الطلبات وإصدار التراخيص التجارية؟	68%
	2	توفر الأجهزة الجمركية موقع على شبكة الانترنت يقدم أنظمة حديثة للجمارك؟	57%
	3	تقوم الأجهزة الجمركية بتقديم التسهيلات وإيداعها إلكترونيا؟	86%
	4	تقوم الأجهزة الجمركية بتوفير موافقات إلكترونية؟	89%
	5	يوجد نظام النافذة الواحدة للتصاريح الجمركية؟	96%

المصدر: استبيان أعده فريق البحث في هيئة تنمية وترويج الصادرات

ويمكن معالجة كل هذه المشاكل من خلال تطبيق إجراءات تسهيل التجارة والنقل التي يضمنها اعتماد الوسائل الحديثة للمعاينة والاعتراف المتبادل بالإجراءات التي تتم في أول منفذ جمركي بدون تكرار.

وقد أعطى المشاركون بالاستبيان رأيهم بالإصلاحات المطلوبة لتسهيل التجارة عبر الحدود كالآتي:

1 - تخفيض كلفة النقل خاصة تخفيض تكاليف المعاملات المرفئية والجمركية، ولا سيما تخفيض رسوم الكشف والمعاينة في المنافذ الجمركية، ورسوم العبور وإلغاء الضرائب غير النظامية عند نقاط العبور، وإلغاء نظام القوافل إلى جانب إجراء دراسات تفصيلية حول تكاليف النقل والشحن والعمل على دعم تكاليف الشحن.

2 - اعتماد السياسات التي تؤمن زيادة المنافسة بوسائل النقل من خلال تشجيع إقامة شركات النقل واعتماد خطوط الشحن البري والبحري المنتظمة والمنافسة.

وبالتالي ومن خلال نتائج الاستبيان تبين لنا صحة الفرضية الثانية. والإرتباط الوثيق الإيجابي بين بين كفاءة النظم الجمركية، ودرجة التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة بين انعدام كفاءة إدارة الجمارك، والعوائق غير المنظورة أمام الصادرات.

بعد تفريغ وتحليل البيانات المتعلقة بهذه الفرضية ، جاء ترتيب الردود ذات العلاقة على الشكل التالي:

الفرضية الثالثة	1	ارتفاع المدفوعات غير الرسمية في الصادرات	76%
	2	انخفاض كفاءة الخدمات اللوجستية	89%
	3	الاعتماد على الإجراءات التقليدية (الورقية) .	92%
	4	صعوبة تصنيف البضائع لأغراض التعريفة الجمركية.	82%
	5	التعقيد في إجراءات التخليص الجمركي.	94%

المصدر: استبيان أعده فريق البحث في هيئة تنمية وترويج الصادرات

ويمكن القول وبناءً على المعطيات السابقة أن هناك انتشار لظاهرة المدفوعات الإضافية والرشاوي المرتبطة بالصادرات والواردات، ذلك أن الفساد يمثل عائقاً كبيراً في وجه التجارة . كما يؤكد الاستبيان التعقيد في إجراءات التخليص الجمركي وعدم استخدام التقنيات الحديثة، بالاضافة إلى الاعتماد على الإجراءات الورقية التقليدية.

كما يشير الاستبيان إلى صعوبة تصنيف البضائع لأغراض التعرفة الجمركية، وهذا يخلق عراقيل غير منظورة أمام الصادرات السورية، وبالتالي يجب اعادة النظر في التصنيف الجمركي. وهنا نؤكد صحة الفرضية الثالثة.

– القسم الثالث –

المعايير المطلوبة من الجمارك لتبسيط الإجراءات الجمركية

إن أحد أهم الأهداف الرئيسية لتبسيط الإجراءات هو أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية، الأمر الذي سيمكن التجارة الخارجية من المساهمة في التنمية الاقتصادية، وسيساعد ذلك في أمن سلسلة التجارة ضد التهديدات الإرهابية، وفي نفس الوقت، سيمكن هذا التبسيط السلطات الجمركية من تسهيل حركة التجارة المشروعة وتحسين وتطوير إجراءات العمل الجمركي، وهذا بدوره سيؤدي إلى تحسين آليات تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية والذي سينعكس ايجاباً على زيادتها، بالإضافة إلى التنفيذ الأمثل للقوانين والتشريعات، وهذه الآليات بالتالي ستدعم حماية الاقتصاد الوطني، وتشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من أجل وضع الإجراءات اللازمة في مكانها الصحيح، فإن المعايير المطلوبة من الجمارك لحماية وتسهيل التجارة هي:

- **المعيار الأول - إدارة سلسلة التزويد المتكاملة.**
- **المعيار الثاني - استخدام النظم الآلية للبيانات الجمركية.**
- **المعيار الثالث - تطبيق أنظمة إدارة المخاطر.**
- **المعيار الرابع- تطبيق المعلومات الإلكترونية المسبقة. (التخليص قبل وصول البضائع- فصل الإفراج عن التخليص).**

المعيار الأول - إدارة سلسلة التزويد المتكاملة:

على الإدارة الجمركية إتباع الرقابة الجمركية المتكاملة والتي تنص عليها أدلة منظمة الجمارك العالمية وأدلة المنظمة حول إدارة سلسلة التزويد المتكاملة.

ويتطلب تطبيق إجراءات الرقابة الجمركية المتكاملة التفويض القانوني والذي يسمح للجمارك الطلب من المصدر والناقل تقديم البيانات الجمركية الالكترونية المسبقة، وذلك لغايات تحليل المخاطر للأغراض الأمنية. بالإضافة إلى ذلك تتضمن إجراءات الرقابة الجمركية المتكاملة التعاون عبر الحدود بين الإدارات الجمركية في مجالات إدارة المخاطر والرقابة الجمركية لتعزيز الأمن و التخليص السريع على البضائع و التي تتطلب الأساس القانوني اللازم لها. وتدعم الأدوات الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية هذه المتطلبات وهي:

أدلة تطوير التشريعات الوطنية لجمع و نشر المعلومات الجمركية، نموذج اتفاقية التعاون في المسائل الجمركية (اتفاقية جوهانسبرغ).

المعيار الثاني - استخدام النظم الآلية للبيانات الجمركية:

النظام الآلي للبيانات الجمركية هو نظام محوسب لإدارة الجمارك طوَّره الأونكتاد، وهو نظام متكامل كلية ويغطي عملية التخليص على البضائع برمتها. ويعالج النظام بيانات الشحن والإقرارات الجمركية، وإجراءات المحاسبة، والمرور العابر (ترانزيت) والإجراء المؤقت . ويولِّد النظام الآلي للبيانات الجمركية بيانات تجارية يمكن استخدامها للتحليل الاقتصادي الإحصائي .

ظهرت طرق جديدة لتحديث الجمارك وتطوير أدائها وإجراءاتها في محاولة للتبسيط وتخفيض التكاليف والوقت. ومن بين هذه الطرق نظام "النافذة الواحدة" الذي ثبت أن له تأثير إيجابي على تسهيل التجارة فيما يتعلق بتجميع ونشر المعلومات وتبادلها. ويعني نظام " النافذة الواحدة" مكاناً للوثائق والبيانات المتعلقة بالأطراف المختلفة العاملة في مجال التجارة الخارجية له نقطة دخول واحدة لكل المستلزمات التنظيمية التي تتعلق بالتصدير والاستيراد وعبور الحدود الدولية. وهناك ثلاثة نماذج لنظام "النافذة الواحدة":

(أ) النموج الأول

يعتمد على مفهوم السلطة الواحدة. وهو يتناول المعلومات كلها، ورقية كانت أم إلكترونية. وتوزع هذه المعلومات على كافة السلطات والهيئات الحكومية ذات العلاقة (مثل السلطات الصحية، والحجر الزراعي، والحجر البيطري، ومتعهدي النقل والشركات العاملة في مجال نقل البضائع دولياً، بالإضافة إلى سلطة الجمارك). وقد تقوم هيئة واحدة (مثل الجمارك في السويد، على سبيل المثال) بأداء مهام نيابة عن بعض الهيئات والسلطات (مثل إدارة الضرائب القومية، وإحصائيات التجارة الخارجية، والزراعة، وتراخيص الاستيراد).

(ب)النموذج الثاني

يعرف باسم "النظام الواحد". وهو نظام خاص لتجميع وتوزيع المعلومات يكمل التجميع الإلكتروني للمعلومات سواء كانت عامة أو خاصة، وكل ما يتعلق باستخدام ونشر وتخزين البيانات المتعلقة بالتجارة العابرة للحدود. فمثلاً أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجاً يسمح

للمصدرين والمستوردين بإرسال بيانات مرة واحدة فقط، ويقوم البرنامج بتوزيع البيانات على الهيئات المعنية بالتبادل التجاري.

(ج)النموذج الثالث:

هو النظام المميكن الذي يمكن للتاجر إرسال بيانات تجارية إلكترونية عبره إلى عدد من الهيئات لمعالجتها أو الموافقة عليها في طلب واحد، وترسل الموافقات من خلال هذا النظام إلكترونياً إلى الحاسوب، ويستخدم هذا النظام في سنغافورة .

المعيار الثالث - تطبيق أنظمة إدارة المخاطر.

مع نمو التجارة الدولية خلال العقود السابقة، أصبح من المستحيل على الدوائر الجمركية تطبيق المراقبات المادية والمستندية التقليدية على مستوى المعاملة على حركة البضائع . وأدى ذلك إلى زيادة استخدام تقنيات إدارة المخاطر، بما يسمح بالإفراج عن الغالبية العظمى من البضائع بأدنى حد من التدخل، مع توجيه موارد القوة البشرية النادرة إلى مراقبة بضائع يُرتأى أنها تحمل خطرًا أعلى في التهرب الضريبي أو خرق المحظورات والقيود.

كما إن تقييم المخاطر هو عملية تحليلية تُستخدم في تقرير كل من مستوى المخاطر الفعلي والمقبول، ويشمل تقييم احتمال عدم الإعلان عن البضائع الخاضعة للرقابة الجمركية أو عدم الإعلان عنها كلها . وستشمل عوامل تقييم المخاطر أنماط الاستيراد، ومعدلات الرسوم والضرائب، وأنواع البضائع، ونتائج الفحص السابق ومسارات ووسائط النقل.

فتقييم المخاطر يعني إجراء تغييرات هامة في البنية الأساسية داخل إدارة الجمارك العامة ويتطلب ذلك وجود هيكل وطني وإقليمي للمعلومات الاستخباراتية يوفر المعلومات الاستخباراتية الاستراتيجية والتنفيذية معاً، ويتيح عدداً أقل من الموظفين للفحص المادي والمستندي والمزيد من المراجعين والمحققين . شريطة استخدام الجمارك النظم الآلية في الإجراءات والإدارة ، فإن إدارة المخاطر تحتاج إلى النفاذ إلى قاعدة بيانات استخباراتية واحتياز شاشات حواسيب إضافية قليلة. وفضلًا عن ذلك، فإن إدخال تكنولوجيا جديدة يتطلب تدريبًا إضافيًا للموظفين . ويجب تنظيم الدورات التدريبية لكل من الإدارة والموظفين .وتنظِّم المنظمة الجمركية العالمية دورات تدريبية شاملة في هذا الصدد.

ومن هنا، فإن النجاح في تنفيذ وتشغيل هذه التقنيات الجديدة يتطلب قدراً جيداً من الأنشطة التحضيرية بغية التوعية بالنظام وفهمه. وهذه الأنشطة هي كما يلي:

- من الحيوي تغيير عقلية الموظفين والإدارة لكي يعترف كل فرد بقيمة وفعالية إدارة المخاطر.
- تنظيم دورات توعية للجمارك العامة برمتها لتحقيق فهم مشترك للإجراءات الجديدة مع إعداد دورات تدريبية متخصصة، تشمل دورات تقنية، للموظفين المعنيين مباشرة بتنفيذ وتشغيل الإجراءات الجديدة.
- وضع سياسة لإدارة المخاطر وخطة لإدارة استراتيجية، لإبراز الأهداف والأولويات في إدخال النظام الجديد.
- تكييف الهيكل الداخلي في الجمارك، بما يشمل إنشاء لجنة لإدارة المخاطر، مع ممثلين عن شتى مكاتب الجمارك (الإقليمية و/أو المحلية)، والهدف من هذه اللجنة هو مناقشة معايير المخاطر الجديدة والاتفاق عليها.
- إنشاء وحدة مستقلة في الجمارك (وحدة لإدارة المخاطر) تصبح مسؤولة عن صيانة وتشغيل النظام على هذه الوحدة أن تقوم بجمع ورسم وتحليل البيانات الاستخباراتية عن المستوردين والناقلين من مختلف المصادر، منها قاعدة بيانات المنظمة الجمركية العالمية وقاعدة بيانات المكتب الإقليمي للاتصالات الاستخباراتية، وتقارير الحجز الوطنية والإدارات الأخرى التي تعمل وفقًا لاتفاقية نيروبي أو اتفاقات ثنائية.
- يجب مراجعة القوانين واللوائح الجمركية لضمان الاستخدام القانوني لإدارة المخاطر بدلاً من الفحص التقليدي للبضائع.
- ينبغي الاستفادة من بيانات الشحن الإلكترونية، التي تتسق مع المعايير الدولية، من أجل التحديد المسبق للشحنات عالية المخاطر.

المعيار الرابع - تطبيق المعلومات الإلكترونية المسبقة. (المراجعة بعد التخليص - التخليص قبل وصول البضائع- فصل الإفراج عن التخليص).

أولاً - المراجعة بعد التخليص:

تعني المراجعة بعد التخليص الجمركي أداء المراقبة أو المراجعة الجمركية بعد الإفراج عن البضاعة من الحجز الجمركي . وهذه المراجعة قد تأخذ في الاعتبار فرادى المعاملات أو تغطي الواردات/ الصادرات خلال فترة معينة . ويمكن أن تتم المراجعة في مكتب جمركي أو بمقر الشركة.

إن تنفيذ المراجعة بعد التخليص الجمركي هو تبسيط كبير للمراقبة الجمركية ويؤدي بالتالي إلى تيسير للتجار . فسيقل إلى أدنى حد الوقت السابق قضاؤه انتظاراً للتخليص الجمركي، ويمكن

للتجار التصرف في بضاعتهم بسرعة عند الوصول إلى البلد .ولذا فإن المراجعة بعد التخليص تشكل إجراءً تيسيرياً أوصى به أعضاء منظمة التجارة العالمية .

أما في ظل الإجراءات الجمركية التقليدية الحالية في إدارة الجمارك العامة في سورية، فتخضع البضائع للمراقبة عند الوصول عند الحدود أو في ميناء الدخول . ويتم تخزين البضائع عادة في مخزن أو على رصيف إلى حين تقديم المستورِد أو وكيله المخلِّص الإقرار و المستندات الداعمة للتخليص في مكتب جمركي . وقد تستغرق هذه العملية عدة أيام وربما أسابيع إذا حدثت منازعات أو مخالفات . ومع ذلك، تظل البضائع في الحجز الجمركي إلى حين أداء جميع الفحوصات وتلبية كافة المتطلبات، بما في ذلك سداد الرسوم والضرائب.

في تطبيق تقنيات إدارة المخاطر والمراقبة القائمة على المراجعة، تستطيع الجمارك الإفراج عن الغالبية العظمى من الشحنات والاحتفاظ فقط بالرسائل التي تناظر الملامح الأساسية للمخاطر . ويُفرَج عن البضاعة غير المختارة فوراً لكنها قد تخضع لمراقبة لاحقة، أي المراجعة بعد التخليص . وستركز هذه المراجعة على المستندات الداعمة، فضلاً عن الدفاتر والسجلات والملاحظات في مقر الشركة المستورِدة.

تسمح المراجعة بعد التخليص للجمارك بتغيير النهج من مجرد مراقبة تعتمد على المعاملة التجارية إلى مراقبة أشمل موجهة إلى الشركة، ويتم تنفيذ هذه المراقبة عادة كجزء من مشروع تحديث في الجمارك، وبموجبه يجري تطبيق عدد من أفضل الممارسات الجمركية. وتُدخل برامج التحديث عدداً من عناصر الإصلاح والتي تشمل:

- التخليص الآلي، أي إدخال نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتجهيز عملية التخليص بكاملها إلكترونيًا.
- التخليص قبل الوصول، أي التقديم المسبق لمستندات التخليص بما يمكِّن الجمارك من التخليص على البضائع قبل الوصول وتطبيق إجراءات الإفراج الفوري.
- أساليب إدارة المخاطر التي تمكِّن من الإفراج عن الغالبية العظمى من الشحنات دون تفتيش مادي.
- فصل السداد عن التخليص، أي جعل السداد مستقلاً عن الإفراج عن البضاعة من الجمارك .
- المراجعة بعد التخليص، أي المراقبة اللاحقة للمستندات، بما فيها التحقق من البيانات في دفاتر وسجلات التجار .
- تحسين الثقة والالتزام والتعاون بين الجمارك والتجار والشركات.

- **الفوائد والتكاليف:**

أ) - مراقبة أكثر كفاءة: حيث إن المراجعة اللاحقة تستند إلى تحليل للمعلومات والمعلومات الاستخباراتية المتاحة عن الواردات والشركة المعنية. وتسمح للجمارك بتغيير النهج من مجرد مراقبة لمعاملة تجارية إلى مراقبة أشمل موجهة إلى الشركة .ويمكن للمراجعة الجمركية أن تستفيد من صورة أوسع للمعاملات التجارية على فترة أطول، تظهر تفاصيل المقارنة من قواعد البيانات المحلية أو الوطنية التي تجمع المعلومات من كل إقرار جمركي مسجَّل .وبمقارنة الأسعار والبنود التعريفية لسلع متطابقة أو متماثلة تتصل بالشركات المختلفة، قد تشير أوجه التضارب إلى وجود غش، وبالتالي فإن النهج المستهدف هو أكثر كفاءة ويؤدي إلى وفورات للجمارك.

ب) - زيادة الإيراد: وبالمثل فإن المقارنة بين بلدان المنشأ أو مختلف الموردين قد تكشف عن وجود إقرار مزيف . وإذا كشفت المراجعة عن عدم صحة الإقرار، مثل بخس القيمة، سيطلب موظف المراجعة تصحيح الإقرار وإعادة تقييم البضائع، الأمر الذي قد ينطوي على قيام التاجر بسداد إضافي للرسم أو للضرائب .وهذه المدفوعات الإضافية ستزيد من إيرادات الجمارك.

ت) - استفادة أفضل من الموارد البشرية : عند التحول من المراقبة الجمركية التقليدية إلى المراجعة اللاحقة، يزول عن الموظفين الضغط العادي الذي يمارسه التجار للحصول على إفراج مبكِّر، وهذا يترك للجمارك وقتًا أكبر لتخطيط وتنفيذ المراقبة المناسبة ذات الأولوية.

ث) - تقليل زمن الإفراج : سيقل زمن وجود البضائع في الحجز الجمركي مقارنة بالمراقبة الجمركية التقليدية . فالإفراج السريع له أهمية قصوى للتجار بسبب الوقت المدخَر . فالتخليص الإلكتروني والإفراج الفوري من الجمارك هما أمران حاسمان لتحسين القدرة التنافسية للتجار.

ج) توفير رسوم التخزين: ستقل رسوم التخزين والمخازن كنتيجة مباشرة للتخليص الجمركي الأسرع . ويمكن تحقيق الأثر نفسه لتكاليف التأمين على البضائع قيد التخزين.

ولأن المراجعة بعد التخليص تشكل عادة جزءاً من برنامج شامل للتحديث الجمركي، بما يشمل الأتمتة، فإن التكاليف المتصلة مباشرة بالمراجعة اللاحقة ستقل نسبياً .وتتصل التكلفة ببرامج بناء القدرات لإدارة وموظفي الجمارك وتطوير برامج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساند المراجعة اللاحقة للتخليص الجمركي.

ثانياً - التخليص الجمركي قبل وصول البضائع:

إن التخليص الجمركي قبل وصول البضائع تسمح للتجار بتقديم بيانات التخليص إلى الجمارك لتجهيزها سلفاً والإفراج عن البضائع فور وصولها إلى البلد؛ بل قد يتم الإفراج حتى قبل الوصول الفعلي للبضائع، شريطة أن تكون جميع التفاصيل اللازمة قد تم إرسالها وفحصها من جانب الجمارك سلفاً.

يمكن زيادة التعجيل بالتخليص الجمركي حين يتم ربط التجار والناقلين بالنظم الجمركية لتقديم البيانات إلكترونياٍ .

من خلال نظام الإفراج الإلكتروني، يمكن للتجار تقديم بيانات التخليص إلى الجمارك قبل وصول البضائع وتقوم النظم الجمركية بتجهيز البيانات آلياً، بما في ذلك الفحص من خلال الملامح الأساسية لإدارة المخاطر، وحساب الرسوم والضرائب والإفراج عن البضائع مباشرة - حتى قبل وصولها فعلياً .وفي حالة البضائع التي تُختار للتفتيش المادي، سيتم إبلاغ المستورِد بذلك على خط مباشر، لكي يتمكن من الإعداد لعرض البضائع سلفاً على الجمارك دون تأخير.

- **الفوائد**

- اتفاق شراكة مع التجار: عند السماح بالتخليص السابق على وصول البضاعة، ينبغي أن تسعى الجمارك إلى توثيق التعاون والشراكة مع تلك الشركة . وسيدرس أخصائيو الجمارك نمط الاستيراد، والسلع الأساسية المناسبة فيما يتصل بتصنيف التعريفة الجمركية، والنظم الضريبية وقضايا التثمين وسلسلة التوريد، إلخ، وبهذه الطريقة ستُلِم الجمارك إلماماً شاملاً بالشركة وأنشطتها، بما في ذلك دفاترها وسجلاتها. سيتم الاتفاق على أية تدابير تصحيحية لازمة. وفي مقابل ذلك، سيؤدي هذا التعاون إلى معاملات تيسيرية أخرى مثل التخليص الدوري والإجراءات المبسَّطة وإرجاء السداد.
- استفادة أفضل من الموارد البشرية: بما أنه يُفترض أن يتم إرسال البيانات من التجار في ظل التخليص السابق على الوصول قبل وصول البضاعة، ستُتاح أمام الجمارك فرصة لتنظيم العمل بشكل أفضل. وسيتحقق نفس الأثر حين يقدم التجار المعتمدون إقرارات دورية.
- تقليل زمن الإفراج: سيقل زمن وجود البضاعة في الحجز الجمركي مقارنة بالمراقبة الجمركية التقليدية، حيث أن الإفراج الفوري له أهمية قصوى للتجار بسبب الوقت المدخر. كما يشكل التخليص الجمركي والإفراج الفوري من الجمارك عاملين حاسمين بالنسبة للقدرة التنافسية.

- العمليات الآنية: إن التخليص الجمركي السريع والإفراج عن البضاعة في أبكر وقت ممكن هما شرط لازم للعمليات التجارية الحديثة، مثل التجارة الإلكترونية والتسليم الآني للبضاعة.
- توفير رسوم التخزين: ستقل رسوم التخزين والمخازن كنتيجة مباشرة للتخليص السابق على وصول البضاعة، ويمكن أن يتحقق نفس الأثر بالنسبة لتكاليف التأمين على البضائع في المخازن.

ثالثاً - فصل إجراءات الإفراج عن التخليص:

عبارة عن إجراء يسمح بالإفراج عن البضائع من التخليص الجمركي قبل سداد الرسوم والضرائب في حالة إرجاء البت النهائي في تصنيف البضاعة وتقييم القيمة والمعاملات الأخرى، وقد يلزم ضمان في شكل تأمين أو سند.

إن الرؤية أمام الجمارك ذات شقين هما تأمين وحماية الإيرادات الوطنية بكفاءة، وفي الوقت نفسه التعجيل بالتخليص على البضائع والإفراج عنها .فالتأخير في الإفراج عن البضائع بسبب التخليص الجمركي، بما يشمل الإجراءات المطوَّلة للمراقبة والسداد، يمثل مشاكل خطيرة للممارسات الحديثة للتجارة والنقل، مثل التجارة الإلكترونية والتسليمات الآنية.

إن اعتماد إجراءات منفصلة للإفراج عن البضاعة ينبغي أن يسير جنباً إلى جنب مع إدخال أدوات جمركية أخرى حديثة تشمل تقييم المخاطر، فالتخليص المسبق على أساس مستندات يتم الموافقة عليها قبل وصول البضاعة وإجراءات أخرى سابقة على وصولها من شأنها أن تسمح للتجار بنقل البضاعة عند الوصول وأن يشكل وفورات في الوقت والمال.

- **النتائج والتوصيات:**

من خلال ما تقدم يمكننا أن نلخص النتائج التي توصل إليها البحث في الجدول التالي:

العوائق		الأسباب
-1	**ارتفاع تكلفة الإجراءات**	- عدم وجود دليل واضح للإجراءات، وان وجد لا يتم تحديث البيانات والمعلومات، وعدم وضوح وشفافية الإجراءات. - النقص في الكوادر البشرية عالية الكفاءة مما ينتج عنه تعدد الأخطاء وبطء الإجراءات.
-2	**طول الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز الإجراءات**	- عدم وجود معايير واضحة متفق عليها لتقدير قيمة البضائع. - التعامل المباشر مع عدد كبير من الموظفين وجهاً لوجه. - عدم وجود ربط بين جميع الأطراف التي لها دور في تكملة الإجراءات. - ضعف كفاءة النقل.
-3	**الفساد والممارسات غير المشروعة**	-- كثرة عدد الخطوات بصورة مفرطة .

(ملحق) استمارة استبيان

السادة المستقصين تحية طيبة وبعد:

يرجى أخذ العلم بأن البيانات والمعلومات التي ستزودوننا بها من خلال إجاباتكم عن أسئلة هذا الاستبيان سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي. لذا نأمل أن تكون إجاباتكم عن قناعة تامة لخدمة البحث وقد وقع الاختيار عليكم أملاً بالتعاون والاهتمام وشكراً لكم.

هنا نرجو الاكتفاء بوضع إشارة في الحقل الذي تراه متوافقاً مع رأيك

الرقم	الأسئلة	موافق بشد	موافق	لا أدري	أرفض	أرفض بشدة
الفرضية الأولى	1- ارتفاع تكاليف النقل في بلد المنشأ					
	2- المبالغة في القيود على المواصفات					
	3- تأخير وقيود على معاينة البضائع ومطابقتها					
	4- المبالغة في الشروط الصحية					
	5- تكرار الإجراءات الجمركية في كل منفذ جمركي					
	6- القيود الفنية على دلالة المنشأ					
الفرضية الثانية	1- يوجد موقع للتجارة الوطنية يتيح إمكانية تنزيل الطلبات وإصدار التراخيص التجارية؟					
	2- توفر الأجهزة الجمركية موقع على شبكة الانترنت يقدم أنظمة حديثة للجمارك؟					
	3- تقوم الأجهزة الجمركية بتقديم التسهيلات وإيداعها إلكترونيا؟					
	4- تقوم الأجهزة الجمركية بتوفير موافقات إلكترونية؟					
	5- يوجد نظام النافذة الواحدة للتصاريح الجمركية؟					
الفرضية الثالثة:	1- ارتفاع المدفوعات غير الرسمية في الصادرات					
	2- انخفاض كفاءة الخدمات اللوجستية					
	3- الاعتماد على الإجراءات التقليدية (الورقية) .					
	4- صعوبة تصنيف البضائع لأغراض التعريفة الجمركية.					
	5- التعقيد في إجراءات التخليص الجمركي.					

استبيان أعده فريق البحث في هيئة تنمية وترويج الصادرات